

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

دكتور/ أحمد عصام الدين السيد عيسوي (*)

طبيعة المشكلة

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولم يعد الأمر مقتصرًا علي الأغراض غير التجارية بل أصبح يستخدم في الأغراض التجارية أيضاً مثل تسويق السلع والخدمات وهو ما أطلق عليه التجارة الإلكترونية، وهناك نمو مطرد في حجم التجارة الإلكترونية وذلك علي حساب التجارة التقليدية فارتفعت من ٣ مليار دولار عام ١٩٩٦م إلى حوالي ٨٤ مليار دولار عام ١٩٩٨م ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي ١٢٣٤ مليار دولار عام ٢٠٠٢م والي حوالي ٧.٢ تريليون دولار عام ٢٠٠٤م .

ولقد اتخذت مصر العديد من الإجراءات اعتبارا من عام ١٩٩٤م مكنتها من الدخول في مجال التجارة الإلكترونية منها :
١- إنشاء نقطة التجارة الدولية في أكتوبر ١٩٩٤م وهدفها تحويل الفرصة التجارية إلى صفقة بتوفير بيانات ومعلومات عن الخدمات التجارية مثل البنوك والتأمين والشحن .

- ٢- تأسيس لجنة التجارة الإلكترونية التابعة لجمعية إنترنت عام ١٩٩٦م لزيادة الوعي بأهمية التجارة الإلكترونية •
- ٣- إنشاء لجنة التجارة الإلكترونية عام ١٩٩٧م •
- ٤- تأسيس اللجنة الوطنية للتجارة الإلكترونية عام ١٩٩٩م تحت رعاية وزارة التجارة •

وكان من نتيجة هذه الإجراءات أن بلغ نصيب مصر من التجارة الإلكترونية عام ١٩٩٨م حوالي ٥٠٠ مليون دولار •

ويؤدي عدم خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة إلى التأثير السلبي علي الحصيلة الضريبية ومن ثم علي برامج الحكومة الإنمائية كما أنه يهدر مبدأ العدالة الضريبية ولا يحقق عمومية الضريبة، بينما يواجه خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة العديد من المشكلات الضريبية منها تحديد الدولة التي لها حق فرض الضريبة علي صفقات التجارة الإلكترونية ، صعوبة حصر المجتمع الضريبي ، عدم توافر أدلة الإثبات اللازمة للفحص الضريبي لانعدام المستندات الورقية ، الازدواج الضريبي الدولي ، عدم توافر الكوادر الضريبية الملائمة لعمليات التجارة الإلكترونية •

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- ١- تحديد المشكلات التي يمكن حدوثها عند إخضاع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة •

٢- اقتراح علاج مناسب للمشكلات التي يمكن حدوثها عند إخضاع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة.

خطة البحث

لتحقيق هدف البحث تم تخطيطه بحيث يقع في مبحثين علي النحو التالي:

المبحث الأول : طبيعة التجارة الإلكترونية

في هذا المبحث سوف يتم تناول طبيعة التجارة الإلكترونية من حيث مفهومها ، تطورها ، خصائصها ، أنواع الصفقات الإلكترونية ،مراحل التجارة الإلكترونية ، أنظمة تبادل البيانات إلكترونيا ، مزايا التجارة الإلكترونية ،المشكلات الضريبية للتجارة الإلكترونية .

المبحث الثاني: مشكلات خضوع التجارة الإلكترونية للضريبة وسبل علاجها

في هذا المبحث سوف يتم تناول المشكلات التي يمكن أن تواجه خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة ومن بينها، المعاملة الضريبية لصفقات التجارة الإلكترونية، المعاملة الضريبية لصفقات التجارة الإلكترونية في التشريع المصري، تحديد الدولة صاحبة الحق في فرض الضريبة ،كيفية حصر المجتمع الضريبي ،كيفية الحصول علي أدلة الإثبات، كيفية تجنب الازدواج الضريبي الدولي، كيفية تطوير الإدارة الضريبية، حتمية التعاون الدولي .

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة
د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

ومحاولة الوصول إلى حلول لهذه المشكلات بحيث لا تعوق الضرائب المفروضة على صفقات التجارة الإلكترونية حركة هذه التجارة وتساعد في تنمية وتطوير مبيعاتها وذلك لما لهذه التجارة من آثار إيجابية لكل من المنتج والمستهلك والمجتمع ككل .

المبحث الأول طبيعة التجارة الإلكترونية

مفهوم التجارة الإلكترونية^(١):

إن محاولة وضع تعريف للتجارة الإلكترونية لابد وأن يستمد من طبيعتها ويعكس خصوصيتها وهي أنها :

- ١- صفقات عابرة للقارات دون التقيد بحدود جغرافية معينة •
- ٢- يتم إجراء المعاملات من خلال شبكة الإنترنت •
- ٣- يتم نقل المعلومات والبيانات علي اختلاف أنواعها عبر الشبكة دون أي وثائق ورقية •
- ٤- عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي العملية التجارية •
- ٥- الاستخدام الأمثل لما تتيحه الشبكة من إمكانيات ضخمة سواء كانت تتعلق بالصوت أو الصورة أو الحركة •

(١) يرجع في ذلك إلى :

OECD , Measuring Electronic Commerce, NO.185, Paris ,1997,P 2.
- أ. رأفت رضوان، عالم التجارة الإلزامي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد ٣٤٨ ص ١٧.
- د. سمير كامل محمد عيسي ، أ. حسام محمد رجب مبارك ، دراسة تحليلية لخدمة إضفاء الثقة علي المواقع التجارية عبر شبكة المعلومات الدولية في ظل مبادئ معاهدي المحاسبين القانونيين الأمريكي والكندي ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية- ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ ، المجلد الأول - ص ٨٤ •

وعلي ذلك فالتجارة الإلكترونية هي:

عمليات البيع والشراء التي تتم بين المستهلكين والمنتجين أو بين الشركات وبعضها البعض بصرف النظر عن وجود علاقة مباشرة بينهما وبصرف النظر عن الموقع الجغرافي لطرفي العملية وذلك باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات من تبادل إلكتروني للمستندات وبعض السلع والخدمات -غير الملموسة- وتحويلات إلكترونية للأموال بدلا من استخدام الوسائل المادية التقليدية المعتمدة علي الأوراق بما فيها الاتصال المباشر .

تطور التجارة الإلكترونية^(١):

اتسع نطاق التجارة الإلكترونية بصورة سريعة حيث تزايد من حوالي ٣ مليار دولار عام ١٩٩٦م إلى حوالي ٨٤ مليار دولار عام ١٩٩٨م ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي ١٢٣٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٢م والي

(١) يرجع في ذلك إلى :

- د. جلال الشافعي ، أساليب الفحص الضريبي الحديثة ، النسر الذهبي للطباعة - الزقازيق ، ٢٠٠٠م ، ص ١٦٩ .
- أ. رأفت رضوان وآخرين ، الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت - المجلد الثاني - العدد الثاني - يونيو ٢٠٠٠ ، ص ١١ .
- د. فهد بن يوسف العيثاتي ، جاهزية التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية للخدمات المحاسبية ، الندوة التاسعة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية - اثر المتغيرات والتطور في مجال المعلومات علي مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة ، السعودية - كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود - ٣/٢ أبريل ٢٠٠٢ م ، ص ٧٦ .

حوالي ٧.٢ تريليون دولار عام ٢٠٠٤ م لتكون الزيادة في خلال ٨ سنوات أكثر من ٢٤٠٠ مثل وبلغ نصيب مصر منها في عام ١٩٩٨ م حوالي ٥٠٠ مليون دولار وهناك أكثر من ٣٥٠ شركة مصرية من شركات قطاع الأعمال العام تعرض منتجاتها علي الشبكة العالمية للاتصالات -الإنترنت- الأمر الذي يحتم ضرورة الاهتمام بالتجارة الإلكترونية وبيان المعاملة الضريبية لها وعلاج المشكلات الضريبية التي تواجه هذه التجارة .

أنواع الصفقات الإلكترونية

أولا - من حيث نوعية السلع

يمكن التميز بين نوعين من الصفقات الإلكترونية هما^(١):

١- صفقات التجارة الإلكترونية المتعلقة بالسلع والخدمات غير الملموسة أو الافتراضية مثل برامج الكمبيوتر وتقديم الخدمات الطبية وأفلام السينما والاستشارات ، وهذه السلع يتم إتمام صفقاتها بالكامل إلكترونيا منذ الإعلان

(١) يرجع في ذلك إلى :

- د . محمد شريف توفيق ، د/نعيم فهمي حنا ، ، أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية والتحاسبات الضريبية عنها ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة -جامعة الإسكندرية - ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ ، المجلد الأول ، ص ٤٨-٤٩ .

- د . سعيد عبد العزيز علي ، المعاملة الضريبية لدخل التجارة الإلكترونية نموذج مقترح للتطبيق علي مصر ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م ، ملحق المجلد الثاني ، ص ٨-٩ .

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

عنها وحتى تسليم السلعة أو أداء الخدمة وسداد قيمتها دون المرور عبر الحدود الجمركية وهذه تمثل ٨.٥ % من حجم التجارة الإلكترونية •

٢- صفقات التجارة الإلكترونية المتعلقة بالسلع والخدمات المادية وهذه الصفقات تتم إلكترونياً بشكل جزئي لاستحالة تحويلها إلى ملفات إلكترونية وتسلم بالطرق التقليدية وعبر المنافذ الجمركية حيث تقتصر العمليات الإلكترونية على التسويق واعطاء أوامر الشراء وربما يتم الدفع إلكترونياً ويتم الشحن والتسليم من خلال الوسائل التقليدية •

ثانياً: من حيث أطراف التعامل يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للتجارة الإلكترونية هي^(١):

(١) يرجع في ذلك إلى :

- د. سالم سعيد باعجاجة، التجارة الإلكترونية ماهيتها أسسها وأنماطها ، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة-العدد الثالث والثلاثين، محرم ١٤٢٣هـ مارس ٢٠٠٢م ص ١١ •
- د. السيد عبد المقصود دبيان ، أ/وليد السيد كشك ، الاتجاهات الحديثة في الرقابة الداخلية علي أمن نظم المعلومات في ظل التجارة الإلكترونية ودور المعايير الدولية ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة -جامعة الإسكندرية -٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢م ، ملحق المجلد الثاني ، ص ٥٠٩-٥١٠ •
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، تقنية المعلومات ، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان- الأردن -الفصل الخامس -٢٠٠١م ص ٢ •

- ١- تعاملات الشركات مع المستهلكين حيث يستطيع أي شخص زيارة المواقع التجارية للشركات وفحص منتجاتها وعقد صفقات الشراء عن طريق الشبكة •
- ٢- تعاملات الشركات مع بعضها البعض حيث تستطيع أي شركة زيارة المواقع التجارية للشركات الأخرى وفحص منتجاتها وعقد صفقات الشراء عن طريق الشبكة وهذه تمثل ٨٠% من حجم التجارة الإلكترونية •
- ٣- تعاملات الشركات مع إدارات حكومية مثل تسديد الضرائب والفواتير الحكومية والمناقصات الحكومية •
- وأشهر صور التجارة الإلكترونية المتعارف عليها هي الشراء من مواقع الشركات علي شبكة الإنترنت أو الشبكة العنكبوتية المعروفة اصطلاحاً باسم • Web

ثالثاً: من حيث الحدود الجغرافية:

يمكن التمييز بين نوعين من الصفقات الإلكترونية هما :

- ١- التجارة الإلكترونية الداخلية وهي عمليات تبادل السلع والخدمات داخل الحدود الجغرافية للدولة دون تخطي الحدود الجمركية لها •
- ٢- التجارة الإلكترونية الخارجية وهي عمليات تبادل السلع والخدمات بين طرفين كل منهما في دولة لها حدودها الجغرافية المستقلة •

خصائص التجارة الإلكترونية

تتميز التجارة الإلكترونية بعدة خصائص منها^(١):

- ١- عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي العملية التجارية حيث يتم التلاقي بينهما من خلال شبكة الإنترنت وتتم عملية الاتصال في نشاط التجارة الإلكترونية من خلال نظام لتداول البيانات يسمى التداول الإلكتروني للبيانات ويتكون نظام الاتصالات من العناصر التالية
- أ- أداة لإرسال البيانات
- ب- وسيلة اتصال أمامية
- ج- قناة اتصال
- د- أداة استقبال

(١) يرجع في ذلك إلى :

- د. عارف عبد الله عبد الكريم ، التجارة الإلكترونية أثارها المتداعية علي المحاسبة والمراجعة، مجلة المحاسبة - الجمعية السعودية للمحاسبة. العدد الثاني والثلاثون - شوال ١٤٢٢ هـ ديسمبر ٢٠٠١ م ص ١٩ .
- أ. فوزية عزيز جرجس ، عوائق خضوع معاملات التجارة الإلكترونية للضرائب، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م، لمجلد الثاني ، ص ٧٦٨-٧٦٩ .
- أ. عبد المجيد سيد عبد المجيد ، / غادة الحسيني عباس ، المعاملة الضريبية للتجارة الإلكترونية، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م، المجلد الثاني ، ص ٧٨٩ .
- د. سمير أبو الفتوح صالح ، الأعمال الإلكترونية كمنطلق لدعم وتحديث القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال العربية ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م ، ملحق المجلد الثاني ، ص ٥٥ .
- أبو الوفا فهمي شلش ، الجوانب التطبيقية في التجارة الإلكترونية ، بنك مصر - النشرة الاقتصادية - العدد الأول ٢٠٠٠ م ، ص ٥٤-٥٦ .

هـ- برامج للاتصالات

- ٢- عدم وجود أي وثائق ورقية متبادلة في إجراء وتنفيذ المعاملات حيث أن كل العمليات تتم عبر الشبكة الإلكترونية دون استخدام أوراق.
- ٣- إمكانية تنفيذ الصفقة بالكامل بما فيها تسليم البضاعة - غير الملموسة- عبر الشبكة
- ٤- التأثير المباشر علي أنظمة الحسابات بالمنشأة •
- ٥- عدم إمكانية تحديد الهوية حيث لايري طرفي التعامل كل منهم الآخر في التجارة الإلكترونية
- ٦- الانفصال المكاني حيث تتيح شبكة الإنترنت للمؤسسات القدرة علي إدارة تعاملاتها التجارية بكفاءة من أي موقع جغرافي ذلك إن مقر المعلومات الخاص بالشركة يمكن أن يتواجد في أي مكان في العالم دون أن يؤثر ذلك علي الأداء •

مراحل التجارة الإلكترونية

تمر التجارة الإلكترونية بأربعة مراحل هي^(١):

المرحلة الأولى : توفير المعلومات

حيث تقوم الشركات المنتجة بتوفير كافة البيانات عن السلع والخدمات المراد تسويقها أمام المشتريين في مختلف دول العالم بسرعة كبيرة من خلال شبكة الإنترنت .

المرحلة الثانية : عقد الصفقات

(١) يرجع في ذلك إلى :

- د . محمد محمد إبراهيم منصور ، تأثير التجارة الإلكترونية علي تصميم نظم المعلومات المحاسبية إطار مقترح ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية- ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م ، المجلد الأول ، ص ١٦٦-١٦٧ .

- أبو الوفا فهمي شلش ، مرجع سابق ، ص ٤٨-٥١ .
- إحسان محمد إبراهيم ، مستقبل التجارة الإلكترونية في الوطن العربي ودورها في تنمية الصادرات المصرية ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م ، المجلد الثاني ، ص ٧٣٩-٧٤٠ .

- د . محمد شريف توفيق ، مدي الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق علي القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م ، المجلد الأول ، ص ٢٨٤-٢٨٩ .

حيث يقوم المشتري بالاتصال بالبائع من خلال البريد الإلكتروني لكل منهما ويتم الاتفاق بين الطرفين علي الصفقة •

المرحلة الثالثة : تسليم السلع والخدمات
يرتبط تسليم السلع والخدمات بنوعيتها حيث يمكن أن يتم التسليم لبعض أنواع السلع مثل الرسومات الهندسية وبرامج الحاسب الآلي عبر الشبكة أما السلع المادية فيتم تسليمها عبر الحدود الجمركية وهنا تظهر مشكلة التهريب الضريبي •

المرحلة الرابعة: السداد
في هذه المرحلة يقوم المشتري بسداد قيمة الصفقة وقد يكون ذلك من خلال

- ١- الدفع الفوري عند الاستلام •
- ٢- الدفع باستخدام البطاقات البنكية •
- ٣- الدفع من خلال التحويلات البنكية المباشرة •
- ٤- قنوات الاتصال الإلكترونية مما يؤدي إلى سرعة تسوية المدفوعات.

أنظمة تبادل البيانات إلكترونيا
يتم تنفيذ تبادل البيانات كأوامر الشراء والفواتير إلكترونيا بالعديد من الطرق من بينها^(١):

(١) يرجع في ذلك إلى : •

١- شبكات القيمة المضافة Value-Added-Networks وهي شبكة حاسب تمتلكها شركة معينة وبالنسبة لشركتين تتفدان صفقات التجارة الإلكترونية من خلال أنظمة تبادل المعلومات إلكترونياً فيكون لكل منهم صندوق بريد إلكتروني علي حاسب الشركة التي تمتلك شبكة القيمة المضافة ويقوم حاسب شبكات القيمة المضافة بتبادل البيانات بين صناديق البريد للشركات علي الشبكة •

وهذا البديل مكلف لان الشركة صاحبة شبكة القيمة المضافة تحمل الشركات المستخدمة بنفقات تشغيل مرتفعة •

٢- شبكات خاصة private- Networks حيث تقوم كل شركة بإنشاء شبكة خاصة لها ويتم الاتفاق علي نمط موحد بشأن فورمات البيانات المتبادلة •

وهذا البديل يستلزم برمجيات متخصصة مكلفة •

٣- أنظمة التجارة علي الإنترنت حيث يكون لكل شركة موقع علي الويب بحيث تستخدم صفحاته في البيع للجمهور والشركات الأخرى •
وهذا البديل غير مكلف ويناسب معظم المنشآت خاصة المصرية ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

أ- واجهات المحال علي الإنترنت حيث تستخدم الشركة أو منشأة التجزئة صفحة الويب بدلا من المتجر العادي في بيع منتجاتها •

ب- تبادل البيانات عبر الإنترنت حيث تستخدم شبكة الإنترنت كأداة لنقل العمليات إلكترونياً

مزايا التجارة الإلكترونية^(١):

تحقق التجارة الإلكترونية العديد من المزايا لكل من المنتج والمستهلك الأمر الذي يعود بالنفع علي المجتمع ككل ومن هذه المزايا:

أولاً: بالنسبة للمنتج

- ١- خفض تكاليف البيع والتوزيع وتكاليف الاتصالات والنفقات العامة والإدارية حيث تبلغ نسبة الوفر ما لا يقل عن ٨٠% وكذلك الحصول علي توريدات مناسبة وعروض افضل •
- ٢- تخفيض الوقت المستغرق بين عمليات الشراء والتسليم وتخفيض تكلفة التسليم •
- ٣- تخفيض حجم المخزون وبالتالي تخفيض تكلفته والتأمين عليه وتمويله •
- ٤- خلق أسواق علي درجة عالية من الكفاءة حيث تبادل مصالح البائعين مع المشترين.

(١) يرجع في ذلك إلى :

- د. سالم سعيد باعجاجة ، مرجع سابق ، ص ١٢-١٣ •

Peter; G,W& Craigg. Balance : On Line Profits A Manager's Guide To Electronic Commerce.Harvard Business School Press. Sachusetts. 1997.P.4
Boston, Beverly Goldberg &John G .Sifonis, Focusing Your E- Commerce Vision, Management Review, Sept .1998 ,PP .51-54 .

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

٥- انتشار المنافسة ومنع الاحتكار والدخول إلى الأسواق العالمية واستخدام وسائل تسويقية جديدة تمكن من جذب المستهلكين وتلبية خيارات العملاء ببسر وسهولة وهذا يحقق نسبة رضا عالية لدى العملاء وبالتالي زيادة المبيعات وتحقيق عائد اعلي من الأنشطة التقليدية .

ثانياً: بالنسبة للمستهلك

- ١- إمكانية الحصول علي معلومات هامة بالتفصيل في دقائق معدودة بدلا من الانتظار فترة من الوقت .
- ٢- إتاحة العديد من الفرص حيث تزداد فرص الاختيار بين اكثر من مورد وأكثر من منتج .
- ٣- سهولة التسوق علي مدار اليوم وفي أي لحظة ومن أي مكان في العالم مع سرعة توصيل المنتج أو الخدمة .
- ٤- إمكانية الحصول علي السلع والخدمات بأسعار أقل من خلال إمكانية التسوق من أكثر من مكان في العالم .
- ٥- إمكانية الشراء والبيع من أي مكان في العالم دون تحمل مشقة وأعباء السفر .
- ٦- توافر السلع والخدمات في المجتمعات مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الحياة والحصول علي سلع لم تتوافر لهم في بلادهم ويمكنهم الحصول عليها من الخارج ببسر وسهولة .

المشكلات الضريبية للتجارة الإلكترونية

يمثل التحاسب الضريبي لصفقات التجارة الإلكترونية تحدياً جديداً يواجه رجال المحاسبة والضرائب لأسباب عديدة تتمثل في الأغلب الأعم في^(١):

١- عدم وضوح المبادئ الضريبية واجبة التطبيق على التجارة الإلكترونية ومنها تحديد الدولة التي لها حق السيادة على هذه العمليات بحيث يكون لها الحق في فرض الضريبة وتحصيلها خاصة وأن عمليات التجارة الإلكترونية تتم عبر القارات فقد يكون أحد طرفي التعامل في دولة والطرف الآخر في دولة أخرى مما يصعب معه تحديد الدولة صاحبة السيادة الضريبية هل التي ينتمي إليها البائع أم المشتري أم التي يكون فيها موقع الشركة .

٢- صعوبة حصر وتحديد المجتمع الضريبي للتجارة الإلكترونية حيث أن العديد من الصفقات تكون غير منظورة ولا يتم قيدها من خلال مستندات

(١) يرجع في ذلك إلى :

- د . محمد شريف توفيق ، تشخيص أهم المشكلات الناجمة عن التجارة الإلكترونية علي المستوى القومي وسبل علاجها ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م ، المجلد الثاني ، ص ٦٧٦ .
- أ. عبد المجيد سيد عبد المجيد ، / غادة الحسيني عباس ، مرجع سابق ص ٧٩١ - ٧٩٢ .
- مختار عبد الحكيم طلبة ، تحديد الربح الضريبي في الشركات دولية النشاط، رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ ص ٤٥ .
- أ. عبد المجيد سيد عبد المجيد ، / غادة الحسيني عباس ، مرجع سابق ص ٧٩١ - ٧٩٢ .
- د . محمد شريف توفيق ، د/ نعيم فهميم حنا ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

ورقية وهذا يحقق سهولة التهرب في عوائد التجارة الإلكترونية و إخفاء العديد من المعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت وكذلك صعوبة تحديد قيمة المعاملات تماما وبالتالي صعوبة تحديد القيمة الضريبية العادلة •

٣- صعوبة توافر أدلة إثبات لعدم وجود مستندات ورقية يمكن مراجعتها وسهولة التلاعب في البيانات وهذا يبرز الحاجة الملحة إلى إيجاد أدلة إثبات عصرية قابلة للمراجعة والتحقق ويجب أن تصدر نقابة المحاسبين والمراجعين المصرية ما يعرف بـ Web-Trust -ميثاق الصدق للعمل من خلال الشبكة الدولية للمعلومات - كدليل موثق علي صدق المعلومات المنشورة علي موقع التجارة الإلكترونية المصري •

٤- الازدواج الضريبي لان دولة المصدر تري أن لها الحق في فرض الضريبة كما تري دولة موطن الشركة أن لها الحق في فرض الضريبة فإذا قامت كلا من دولة المصدر ودولة الموطن بفرض الضريبة حدث ازدواج ضريبي دولي •

٥- كيفية تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب علي التبادل التجاري الإلكتروني •

٦-عدم تطوير الإدارات والكوادر الضريبية بما يتلاءم مع التجارة الإلكترونية فيما يختص بعمليات الحصر والربط والتحصيل وما يتعلق بالاعتراف بالمستندات الإلكترونية والإقرار الضريبي وتنظيم عمليات الدفع من خلال النقود الإلكترونية •

٧- عدم توافر تشريع ضريبي صريح لتنظيم الموقف الضريبي في ظل انتشار التجارة الإلكترونية وذلك بهدف وضع نظام حديث للمعاملة الجمركية

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

والضريبة للسلع والخدمات التي يتم التعاقد عليها بالتجارة الإلكترونية وكذلك وضع الضوابط اللازمة لتلافي حالات التهرب الضريبي.

٨- القصور الحادث في مجال التعاون الضريبي الدولي لعدم صدور تشريع دولي يحكم طبيعة العلاقات التنفيذية بين أطراف صفقات التجارة الإلكترونية وصعوبة تتبع صفقات التجارة الإلكترونية لعدم وجود نظام شامل للرقابة علي مستوي محلي أو دولي .

المبحث الثانى مشكلات خضوع التجارة الإلكترونية للضريبة وسبل علاجها

المعاملة الضريبية لصفقات التجارة الإلكترونية^(١):
ظهر اتجاهين في المعاملة الضريبية لصفقات التجارة الإلكترونية هما:
الاتجاه الأول : عدم خضوعها للضريبة
ويرى أنصار هذا الاتجاه عدم فرض أي ضرائب علي صفقات التجارة الإلكترونية وتحريرها من كافة القيود التي تحد من انتشارها -الولايات المتحدة الأمريكية - حيث أصدر الكونجرس الأمريكي في ٨/١٠/١٩٩٩ قانونا يمنع فرض أية ضرائب جديدة علي الصفقات التي تتم عبر الإنترنت وذلك لمدة ثلاث سنوات ثم تم مد المدة حتى ٢١/١٢/٢٠٠٦ وذلك لتشجيع وتطوير المشروعات الصغيرة وتنمية الصادرات عدا الشركات التي تعرض الصور الإباحية .

ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى المبررات التالية:
١- يساعد عدم خضوع التجارة الإلكترونية للضريبة علي تنمية الصادرات.

(١) يرجع في ذلك إلى :
- أ. عبد المجيد سيد عبد المجيد ، ١/ غادة الحسيني عباس ، مرجع سابق ، ص ٧٩٣ .
- د محمد شريف توفيق ، د/نعيم فهم حنا ، مرجع سابق ، ص ٥٢-٥٦ .

- ٢- يساعد عدم خضوع التجارة الإلكترونية للضريبة علي تطوير المشروعات الصغيرة وفتح الأسواق أمامها •
- ٣- سهولة التهرب الضريبي لعدم توافر المستندات الورقية ومعظم الصفقات غير منظورة وبذلك لا يكون من المجدي خضوعها للضريبة •
- ٤- يحقق فرض الضريبة علي عوائد التجارة الإلكترونية الازدواج الضريبي نتيجة للحرية الممنوحة في فرض الضرائب علي الصفقات التي تتم عبر الإنترنت.
- ٥- في الشركات التي تعمل عبر الإنترنت لا تستفيد من الخدمات الأساسية التي توفرها الدولة وبالتالي لاتجد هذه الشركات مبرراً كافياً لان تدفع ضرائب •
- ٦- يجب ألا يكون الخضوع للضريبة عاملاً طارداً للاستثمارات في وقت تسعى فيه الدول جاهدة إلى جذب الاستثمارات •

الاتجاه الثاني: خضوعها للضريبة.

ويري أنصار هذا الاتجاه- دول الاتحاد الأوربي - ضرورة مساواة المعاملات التي تتم عبر الإنترنت بالمعاملات التقليدية وذلك بخضوعها للضريبة •

ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى المبررات التالية :

- ١- يجب أن تتحمل الشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية نصيبها العادل في الضريبة أسوة بالشركات التي تزاول التجارة التقليدية •

٢- في ظل زيادة حجم التجارة الإلكترونية من المتوقع انخفاض حجم التجارة التقليدية ويؤدي عدم إخضاع التجارة الإلكترونية للضريبة إلى انخفاض الحصيلة الضريبية ومن ثم التأثير السلبي علي برامج الحكومة الإنمائية .

٣- لا يحقق عدم خضوع التجارة الإلكترونية للضريبة العدالة الضريبية كما أنه يحد من قدرة التجارة التقليدية علي المنافسة .

والباحث يؤيد خضوع الدخل الناتج من صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة تحقيقاً لمبدأ العدالة الضريبية وعمومية الضريبة مع محاولة تشجيع هذه التجارة في الفترات الأولى لما لذلك من آثار إيجابية علي المستوى القومي علي أن يكون هذا التشجيع من خلال تطبيق سعر ضريبي منخفض لفترة محددة أو إعفاء جزء من الدخل لفترة معينة وليس بتقرير إعفاء ضريبي دائم أو مؤقت حيث أن الإعفاء الدائم يخالف مبدأ العمومية في الضريبة و الإعفاء المؤقت يشجع علي قيام المشروعات الاستثمارية قصيرة الأجل والتي تلجأ إلى التصفية بعد إنتهاء فترة الإعفاء وهذا يضر بالاقتصاد القومي ولا يحقق الهدف من الإعفاء .

المعاملة الضريبية لصفقات التجارة الإلكترونية في التشريع المصري:

لم يتضمن التشريع الضريبي المصري الحالي -القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وكذلك اللائحة التنفيذية له- نص صريح بين المعاملة الضريبية لعمليات التجارة الإلكترونية من ناحية خضوعها أو عدم خضوعها أو إعفاؤها، ولكن ذلك لايعني أن الدخل الناتج من صفقات التجارة الإلكترونية لا يخضع للضريبة حيث أن نصوص القانون

جاءت عامة دون تحديد الكيفية التي يتم اتباعها في عملية التبادل أو طريقة الإثبات أو نوعية المستندات المستخدمة في الإثبات •

وعلي ذلك يتم معاملة الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية معاملة الدخل الناتج من التجارة التقليدية علي النحو التالي: •

أولاً: بالنسبة للتجارة الإلكترونية المحلية

هي الصفقات التي تتم بين المصريين أو المقيمين في مصر أو المنشآت المشتغلة في مصر سواء كانت مصرية أو أجنبية وبعضها البعض عبر شبكات الإنترنت أي أن السلع والخدمات لا تتخطى الحدود الجمركية •

تنص المادة ١٦ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ علي "تسري الضريبة علي أرباح كل منشأة مشتغلة في مصر متي كانت متخذة شكل منشأة فردية وكذلك أرباح الشريك المتضامن والشريك الموصي في شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والشريك في شركات الواقع، وتخضع للضريبة أرباح المنشآت المشتغلة في مصر الناتجة من مباشرة نشاط في الخارج ما لم يكن متخذ شكل منشأة مستقلة" •

وعلي ذلك فإن هذه الصفقات تخضع للضريبة الموحدة علي دخل الأشخاص الطبيعيين •

وتنص المادة ١١١ من نفس القانون علي "تفرض ضريبة سنوية علي صافي الأرباح الكلية لشركات الأموال المشتغلة في مصر أيا كان الغرض منها بما في ذلك الأرباح الناتجة عن مباشرة نشاط في الخارج ما لم يكن متخذ شكل منشأة مستقلة" •

وعلي ذلك فإن صفقات التجارة الإلكترونية تخضع للضريبة علي أرباح شركات الأموال •

أي أن صفقات التجارة الإلكترونية تخضع للضريبة علي دخل الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة علي أرباح شركات الأموال حسب الأحوال طالما أن المنشأة مشغلة في مصر بصرف النظر عن جنسيتها أو جنسية مالكيها •

وتكون المنشأة مشغلة في مصر إذا زاولت نشاط تجاري أو صناعي بطريقة مستمرة علي سبيل التكرار والاعتياد^(١).

أما إذا لم يزاول النشاط علي سبيل التكرار والاعتياد فإنه لا يخضع للضريبة إلا إذا توافرت شروط خضوعه كصفة واحدة وفقاً لنص المادة ١٥ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ •

ثانياً: بالنسبة للتجارة الإلكترونية الخارجية^(٢):

هي الصفقات التي تتم عبر شبكة الإنترنت بين المقيمين في مصر والعملاء في الخارج هذه الصفقات تخضع للضريبة الموحدة علي دخل

(١) يرجع في ذلك إلى : •

- د. جلال الشافعي ، المعاملة الضريبية للصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية، مرجع سابق ، ص ٢٥١-٢٥٢ •

- د. محمد شريف توفيق ، د/نعيم فهم حنا ، أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية والحاسب الضريبي عنها ، مرجع سابق ، ص ٧١-٧٣ •

(٢) د. جلال الشافعي ، المعاملة الضريبية للصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٢٥٤ •

الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة علي أرباح شركات الأموال حسب الأحوال طبقاً لنصوص المواد ١٥ ، ١١١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١م المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ م.

وبذلك يكون المشرع المصري اعتنق مبدأ التبعية الاقتصادية حيث تفرض الضريبة علي كل إيراد يتحقق من مصدر داخل الدولة بغض النظر عن جنسية وموطن صاحبه ، وكذلك مبدأ التبعية الاجتماعية بالنسبة للفروع في الخارج التابعة للمركز الرئيسي الكائن في مصر .

السيادة الضريبية في صفقات التجارة الإلكترونية^(١):

تتحدد السيادة الضريبية للدولة في إطار مبدأ أو أكثر من المبادئ الآتية:

١- مبدأ التبعية الاقتصادية

طبقاً لهذا المبدأ تفرض الدولة الضريبة علي الدخل الذي يتحقق من مصدر داخل إقليمها بغض النظر عن جنسية الممول أو مكان إقامته، وانتباع هذا المبدأ في صفقات التجارة الإلكترونية يتمشي مع فرض الضريبة علي من يستفيد من خدمات الدولة عن طريق تملكه لممتلكات تدر عليه دخل ويحقق

(١) يرجع في ذلك إلى : ٠ بتصرف

- د . عادل أحمد حشيش ، اقتصاديات المالية العامة ، مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٨٣ ص ١٦٧ .

- د . سلطان محمد علي السلطان ، المحاسبة الضريبية النظرية والتطبيق ، الجمعية السعودية للمحاسبة - الإصدار الثاني - ١٩٩٤ م ، ص ١٤٨ .

- د . حسن محمد كمال ، د . سعيد عبد المنعم محمد ، الضريبة الموحدة علي دخل الأشخاص الطبيعيين ، بدون ناشر - ١٩٩٧ م ، ص ٦-٧ .

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

سهولة حصر المجتمع الضريبي وتوافر أدلة الإثبات الكافية مما يسهل إجراءات الربط والتحصيل ويكافح التهرب الضريبي كما أنه من شأنه منع الازدواج الضريبي إذا التزمت به كافة الدول أما إذا لم يحدث اتفاق بين الدول فإنه سوف ينجم عنه ازدواج ضريبي علي دخل الوطني غير المقيم وكذلك الأجنبي سواء كان مقيماً أو غير مقيم والقاعدة الدولية التي أقرتها اللجان المختصة بمعالجة موضوع منع الازدواج الضريبي المشكلة لدي هيئة الأمم المتحدة تقضي بأن دولة المصدر أحق بفرض الضريبة .

إلا أنه يؤخذ علي هذا المبدأ عدم فرض الضريبة علي من يستفيد من خدمات الدولة من خلال إقامته بينما تكون ممتلكاته في الخارج سواء كان وطنياً أو اجنبياً .

٢- مبدأ التبعية الاجتماعية

طبقاً لهذا المبدأ تفرض الدولة الضريبة علي الدخل الذي يحققه الممول الذي يقيم فيها سواء تحقق الدخل في داخل الدولة أو خارجها وسواء كان يحمل جنسيتها أو جنسية دولة أخرى ، وهذا المبدأ يتمشي مع فرض الضريبة علي من يستفيد من خدمات الدولة عن طريق إقامته ، إلا أن تطبيقه علي صفقات التجارة الإلكترونية يؤخذ عليه .

- أ- عدم فرض الضريبة علي الدخل المتحقق داخل الدولة لشخص مقيم خارج الدولة بالرغم من استفادته من خدمات الدولة .
- ب- فرض الضريبة علي الأجنبي وكذلك علي دخل الوطني المتحقق خارج حدود الدولة من شأنه ظهور مشكلة الازدواج الضريبي .

٣- مبدأ التبعية السياسية.

طبقا لهذا المبدأ تفرض الدولة الضريبة علي الدخل الذي يحققه الممول الذي ينتمي لها بغض النظر عن مصدر تحقق الإيراد ، وهذا يتطلب إدارة ضريبية علي درجة عالية من الكفاءة قادرة علي التعامل مع الأنشطة الدولية وقاعدة بيانات متطورة إلا أن تطبيق هذا المبدأ علي صفقات التجارة الإلكترونية يؤخذ عليه:

- أ- فرض الضريبة علي من يحمل جنسية الدولة ويقوم بها بالنسبة لدخلة المتحقق بالخارج من شأنه ظهور مشكلة الازدواج الضريبي •
- ب- فرض الضريبة علي من يحمل جنسية الدولة ومقيم في الخارج بالنسبة لدخله المتحقق بالداخل من شأنه حدوث ازدواج ضريبي أما بالنسبة لدخلة المتحقق بالخارج فإن من شأنه ظهور مشكلة الازدواج الضريبي بالإضافة إلى عدم استفادته من خدمات الدولة لا عن طريق الإقامة أو تملك الأموال •

ج- عدم فرض الضريبة علي الأجنبي المقيم بالرغم من استفادته من خدمات الدولة خاصة إذا كان الدخل من مصدر داخل الدولة ، وكذلك عدم فرض الضريبة علي الأجنبي غير المقيم بالنسبة لدخله المتحقق داخل الدولة بالرغم من استفادته من خدمات الدولة عن طريق تملكه لممتلكات •

ويري الباحث أن اتباع كافة المبادئ السابقة منفردة أو مجتمعة في خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة لا يخلو من أوجه القصور وخاصة ظهور مشكلة الازدواج الضريبي إلا أن أفضل هذه المبادئ هو مبدأ

التبعية الاقتصادية منفردا علي أن يتم إبرام اتفاقيات دولية تلزم الدول باتباعه تجنباً لحدوث ازدواج ضريبي، أما القول بأنه كيف لا يدفع ضرائب من يقيم داخل الدولة ويتمتع بخدماتها إذا كان يستثمر أمواله في الخارج فإنه يمكن الرد عليها بأنه يتحمل ضرائب غير مباشرة وهذا يخفف من حدة هذا الانتقاد، كما أن عدم دفع ممول لجزء من الضرائب افضل من تحمل ممول للضريبة مرتين .

الازدواج الضريبي

الازدواج الضريبي هو فرض الضريبة ذاتها أو ضريبة مماثلة لها في النوع أو الطبيعة أكثر من مرة علي شخص واحد أو أكثر من شخص ولكن يتحمل عبئها شخص واحد وذلك علي مادة واحدة وعن نفس الفترة المستحقة عنها الضريبة سواء تحقق ذلك داخل حدود دولة واحدة أو أكثر من دولة . فإذا فرضت أكثر من ضريبة كل منها داخل حدود دولة معينة نتيجة قيام السلطات المالية التابعة لكل دولة بتطبيق تشريعاتها الضريبية علي نفس الوعاء سمي ازدواج ضريبي دولي وهذا النوع يحدث لاختلاف مبادئ فرض الضريبة في دولة عنه في أخرى كأن تأخذ دولة بمبدأ التبعية الاقتصادية وتأخذ أخرى بمبدأ التبعية السياسية^(١).

(١) يرجع في ذلك إلى :

- د. عبد الحفيظ عبد الله عيد ، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٧ م ، ص ٣١٧ .

- د. أحمد ماهر عز ، علم المالية العامة ، بدون ناشر - ١٩٩٣ م ، ص ٤٢٨ .

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

وينتج عن هذا الازدواج الضريبي العديد من الآثار السلبية مثل زيادة عبء الضريبة وما ينتج عنه من عرقلة للنشاط الاقتصادي والإخلال بمبدأ العدالة الضريبية وانخفاض الحصيلة لأنه من الأسباب التي تدعو إلى التهرب الضريبي •

ومن المتوقع حدوث ازدواج ضريبي لفرض الضريبة على التجارة الإلكترونية الأمر الذي يقف حائلاً أمام نمو هذه التجارة ويضر بـ الاقتصاد في مختلف الدول •

ويرى الباحث ضرورة تجنب هذا الازدواج وذلك بـ الاتفاق الدولي حول توحيد المبدأ الذي يجب أن تعتنقه الدول في فرض الضريبة ومن ثم تحديد الدولة التي لها حق فرض الضريبة وهنا يجب الالتزام بما اقرته اللجان المختصة بمعالجة موضوع منع الازدواج الضريبي المشكلة لدى هيئة الأمم المتحدة والتي قضت بأن دولة المصدر أحق بفرض الضريبة فإذا لم تتفق الدول فيما بينها فيجب على دولة الإقامة أو الجنسية أن تخصم من الضريبة المستحقة على هذه الصفقات الضريبة التي حصلت عليها دولة المصدر •

حصر المجتمع الضريبي

يعد حصر المجتمع الضريبي من أهم المشكلات التي تواجه مصلحة الضرائب في ظل التجارة التقليدية إلا أن حجم هذه المشكلة يتفاقم في ظل التجارة الإلكترونية نظراً لما تتمتع به هذه التجارة من صفات ، ولحصر المجتمع الضريبي في مجال التجارة الإلكترونية يجب اتباع العديد من الإجراءات من بينها : •

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

- ١- تعاون دولي من أجل حصر صفقات التجارة الإلكترونية وذلك بالإنذار مقدمي الخدمة في مختلف دول العالم بتقديم بيانات عن المعاملات التي تتم عبر الإنترنت وبدون هذا التعاون لا يمكن حصر المجتمع الضريبي كما أنه إذا لم تلتزم كل دول العالم ستلجأ الشركات إلى التعامل مع موفر الخدمة الكائن موقعه بدولة لا تلتزمه بتقديم هذه البيانات مقدم الخدمة شركة تمكن الأفراد والشركات من الاتصال المباشر بشبكة المعلومات مقابل دفع اشتراك معين^(١).
- ٢- تشجيع الشركات التي تتعامل في مجال التجارة الإلكترونية علي الإبلاغ عن مزاولتها للنشاط وذلك بتقديم أسعار ضريبية معتدلة تشجع علي الإبلاغ ولا تشجع علي التهرب الضريبي علي أن تطبق هذه الأسعار علي التجارة التقليدية أيضا حيث أنه من المتوقع ارتفاع الحصيلة إذا انخفضت الأسعار وذلك لزيادة حجم المجتمع الضريبي وكذلك تبسيط إجراءات التحاسب الضريبي والبعد كلما أمكن ذلك عن إهدار الدفاتر والتقدير الجزافي.
- ٣- تقرير عقوبات رادعة علي المتهربين من أداء الضريبة.

(١) د. أبو زيد كامل السيد ، د. عبيد بن سعد المطيري ، تأثير التجارة الإلكترونية علي نظم المعلومات المحاسبية دراسة اختبارية علي الشركات السعودية ، الندوة التاسعة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية -أثر المتغيرات والتطور في مجال المعلومات علي مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة ، السعودية -كلية العلوم الإدارية -جامعة الملك سعود -٣/٢ أبريل ٢٠٠٢ م ، ص ٢٦٤ .

٤- التوسع في تطبيق نظام الخصم والإضافة بحيث يشمل كافة التعاملات التجارية التي تتم عبر شبكة المعلومات مع تشديد عقوبات عدم تنفيذ النظام^(١).

أدلة الإثبات

نظرا لعدم توافر مستندات ورقية يمكن الرجوع إليها في صفقات التجارة الإلكترونية والبيانات والمعلومات الخاصة بها مخزنة علي وسائط إلكترونية يصعب تتبعها باستخدام الوسائل التقليدية يواجه مأمور الضرائب مشكلة التحقق من صدق وأمانة الإقرار الضريبي المقدم من الممول ولذلك تزداد أهمية أدلة الإثبات التي يحصل عليها المراجع من خارج الشركة عن طريق المصادقات المرسلة للعملاء وتعتبر المصادقات بالفواتير أفضل من المصادقات بالأرصدة للتحقق من صحة وجدية عمليات المبيعات^(٢)، ويمكن الحصول علي أدلة الإثبات من خلال:

١- التحقق الإلكتروني

-
- (١) د. أحمد عصام الدين السيد عيسوي ، نظام الخصم والإضافة تحت حساب الضريبة في ظل التحول إلى الخصخصة ، مجلة الفكر المحاسبي - كلية التجارة - جامعة عين شمس - العدد الثاني ١٩٩٨ م ، ص ١٨٣ .
- (٢) د. عارف عبد الله عبد الكريم ، إجراءات مراجعة المبيعات في شركات التجارة الإلكترونية ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م ، المجلد الثاني ، ص ٤٩٩ بتصرف .

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

تتم عمليات البيع والشراء بين طرفين أحدهما بائع ومن صالحه إثبات الصفقة بأقل من قيمتها الفعلية والآخر مشتري ومن صالحه إثبات الصفقة بأكبر من قيمتها الفعلية ويمكن التحقق من صحة إثبات العملية من خلال رسالة إلكترونية يتم إرسالها من قبل الجهة تحت الفحص بمعرفة مأمور الضرائب ويتم الرد عليها من الجهة الأخرى في التعامل ويتطلب ذلك الأسلوب وجود ما يسمى حق التحقق الإلكتروني ويمكن برمجته إلكترونياً بصورة تحقق عدم تحمل الجهة الأخرى أي أعباء إدارية للرد حيث يتم برمجة حاسب الشركة للرد التلقائي^(١).

إلا أن استخدام التحقق الإلكتروني في مجال الفحص الضريبي يؤخذ عليه مايلي:

- أ- كيف يتم التحقق من العمليات التي لم تثبت في دفاتر الشركة.
- ب- كيف يتم إلزام الجهة الأخرى بالرد علي رسائل مأمور الضرائب خاصة إذا كانت خارج الدولة.

٢ - نظام الاختبار المتكامل

في هذا النظام يقوم المراجع بإنشاء ملف داخل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات ويقوم بإدخال بيانات صفقة وهمية يتم التصريح بمرورها داخل النظام ويقارن المراجع نتائج تشغيل هذه البيانات المستخرجة من النظام مع النتائج المحددة مسبقاً بواسطته وهذا النظام أكثر الأساليب قابلية للاستخدام في أعمال

(١) أ. رأفت رضوان ، رشا عوض ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

الفحص الضريبي حيث يمكن استخدامه في أي وقت دون حاجة إلى ضرورة أن تكون مندمجة مع نظام التشغيل عند تصميمه أول مرة^(١). وهذا النظام يتحقق من العمليات التي تم إثباتها في حسابات الشركة ولكن لا يتحقق من العمليات التي لم تثبت نهائيا •

٣- برامج استخراج وتحليل البيانات

تستخدم هذه البرامج في الحصول على بيانات من قاعدة بيانات المنشأة أو من الملفات الأرشيفية الخاصة بنظام التشغيل أو استخراجها من الجهة التي توفر خدمة الاتصال الشبكي، وهذه البرامج تتميز بإمكانية إشراك طرف آخر في عملية الفحص حيث يمكن تتبع مسار صفقة معينة في ملف كل من مرسل البيانات ومستقبلها كما يمكنه طلب بيانات من الحاسب الخادم للشبكة ويقوم بمضاهاتها مع ما هو مسجل في حسابات الشركة^(٢). وهذا النظام يؤخذ عليه كيف يمكن إلزام موفر الخدمة بتوفير هذه البيانات مما يمثل صعوبة في الحصول على البيانات المطلوبة • يرى الباحث استخدام كل من برامج استخراج وتحليل البيانات ونظام التحقق الإلكتروني معا على النحو التالي:

(١) د • عبد العزيز السيد مصطفى، أساسيات الرقابة على نظم التبادل الإلكتروني للبيانات وانعكاساتها على أساليب الفحص الضريبي ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات، كلية التجارة -جامعة الإسكندرية -٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م ، المجلد الثاني ، ص ٤٣٣ •
(٢) المرجع السابق ص ٤٣٤ •

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

أولاً: استخدام برامج استخراج وتحليل البيانات في تحديد العمليات التي قامت الشركة بإجرائها بإلزام موفر الخدمة بتقديم بيانات عن الصفقات التي تمت عبر شبكة المعلومات، ولكن كيف تستطيع الدولة إلزام موفر الخدمة بتقديم بيانات أن هذا يتطلب:

١- إبرام اتفاقيات للتعاون الدولي بشأن توفير وتبادل البيانات عن صفقات التجارة الإلكترونية وبذلك تستطيع كل دولة إلزام موفر الخدمة الذي يقع تحت سيطرتها بتقديم البيانات حيث أن التعاون الدولي ضرورة حتمية في هذا المجال.

٢- إنشاء شبكة لأجهزة الحاسب الآلي لدى مصلحة الضرائب وربطها بشبكة الإنترنت مع توفير البرمجيات التي تسمح بتقديم بيانات عن الصفقات التي تم تنفيذها حتى يمكن التعرف على الصفقات التي تمت والحد من ظاهرة التهرب^(١).

٣- تقرير عقوبات رادعة لكل من الشركة التي تنهرب من أداء الضريبة وموفر الخدمة الذي لا يقدم المعلومات المطلوبة في ظل تزايد فرص التهرب من خلال التجارة الإلكترونية^(٢).

(١) د. جلال الشافعي، المعاملة الضريبية للصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية، المؤتمر الضريبي الخامس متطلبات الإصلاح الضريبي الشامل في مصر، مرجع سابق، ص ٢٦١

(٢) د. محمد شريف توفيق، د/نعيم فهمي حنا، مرجع سابق، ص ٥٧.

ثانياً: استخدام نظام التحقق الإلكتروني في التأكد من سلامة إثبات الصفقات بقيمتها الفعلية مع تقرير عقوبات مناسبة علي الأطراف التي لاترد علي رسائل المأمورية •

تطوير الإدارة الضريبية^(١):

تعد الإدارة الضريبية عصب النظام الضريبي فبتوافر تشريع جيد ومجتمع ضريبي متعاون لايمكن تحقيق النجاح إلا إذا توافرت إدارة ضريبية علي درجة عالية من الكفاءة ، ويمثل خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة تحديا يواجه الإدارة الضريبية وهذا يتطلب تطوير الإدارة الضريبية بما يضمن زيادة فعالية وكفاءة العمل الضريبي ويجب أن يكون تطوير الإدارة الضريبية من خلال :

أولاً: تأهيل مأمور الضرائب

يجب إعادة النظر في تأهيل مأمور الضرائب بحيث يستطيع التعامل مع البيانات الإلكترونية في كافة المراحل سواء الحصر أو الفحص أو التحصيل وأن تختفي كافة المراسلات المكتوبة بخط اليد واستبدالها بالنماذج المعدة بواسطة الحاسب الآلي ، وهذا يتطلب عمل دورات تدريبية مكثفة لمأموري

(١) أ. لؤي علي زين العابدين ، فجوة الطاقة الضريبية وصفقات التجارة الإلكترونية ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة -جامعة الإسكندرية - ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م ، المجلد الثاني ، ص ٨ • بتصرف.

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

الضرائب تتناول كيفية التعامل مع هذه التقنيات ومن لا يجتاز هذه الدورات ينظر في أمر تحويله إلى وظيفة أخرى •

ثانياً: تطوير الإمكانيات المادية للمأمورية وذلك من خلال:

١- تزويد كافة مأموريات الضرائب بأحدث أجهزة الحاسب الآلي ذات السرعات العالية جداً المزودة بكافة البرامج اللازمة للحصر والفحص والتحصيّل مع اتصالها بشبكة الإنترنت وعمل شبكة موحدة لكافة مأموريات الضرائب لتبادل البيانات في يسر وسهولة •

٢- إعادة النظر في طريقة تقديم الإقرار والسماح للممول بتقديم الإقرار عن طريق الإنترنت وأن يتم إخطار الممول بالنماذج الضريبية عن طريق الإنترنت أي السماح بأن تتم كافة التعاملات بين المأمورية والممول من خلال الشبكة •

٣- إنشاء موقع علي شبكة الإنترنت يتضمن كافة القوانين واللوائح التنفيذية والتعليمات التفسيرية وكل ما يهم الممول التعرف عليه ضريبياً مع توفير خدمة الرد التلقائي علي استفسارات الممولين •

٤- بث الثقة لدي الممول في مأمور الضرائب حتى تتغير فكرة الممول عن مأمور الضرائب وذلك بعمل دورات تدريبية لمأمور الضرائب عن كيفية معاملة الممول •

التعاون الدولي

صفقات التجارة الإلكترونية صفقات عابرة للقارات ويتطلب خضوعها للضريبة تعاون دولي في العديد من المجالات وإذا لم يحدث هذا التعاون سيواجه التجارة الإلكترونية وخضوعها للضريبة العديد من المشكلات ومن المجالات التي يجب أن يشملها التعاون الدولي ما يلي :

١- تحديد السيادة الضريبية

يعد تحديد الدولة التي لها حق فرض الضريبة علي صفقات التجارة الإلكترونية أمراً هاماً حيث أنه ما لم يتم عقد اتفاقيات دولية بخصوص هذا الأمر سيحدث حتما ازدواج ضريبي الأمر الذي قد يقضي علي هذه التجارة وأثارها الإيجابية العديدة ويرجع الخلاف في تحديد السيادة الضريبية إلى عدم الاتفاق الدولي علي المبدأ الذي يجب اتباعه في فرض الضريبة هل هو التبعية السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم خليط من هذه المبادئ ولذلك يجب عقد اتفاق دولي لتحديد المبدأ الذي يجب اتباعه ويؤيد الباحث اتباع مبدأ التبعية الاقتصادية .

٢- حصر المجتمع الضريبي

سوف يواجه مصلحة الضرائب مصاعب عديدة في حصر المجتمع الضريبي لطبيعة هذه التجارة وهذا يتطلب تعاون دولي بإبرام اتفاقيات بموجبها يتم السماح للدول بتبادل المعلومات بشأن الصفقات الإلكترونية وفي هذه الحالة يجب علي كل دولة أن تلزم موفر الخدمة الذي يزاول نشاطه داخل الدولة بتوفير البيانات عن الصفقات التي يتم عقدها من خلاله وبذلك لا يجد

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

موفر الخدمة دولة يزاول فيها نشاطه لالتزمه بتوفير هذه البيانات وهذه البيانات تمثل قاعدة بيانات تستطيع مصلحة الضرائب الاعتماد عليها في حصر صفقات التجارة الإلكترونية •

٣- الازدواج الضريبي

سوف يواجه خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة مشكلة الازدواج الضريبي لذلك يجب توحيد المبدأ الذي تعتقه الدول في فرض الضريبة من ثم تحديد الدولة التي لها حق فرض الضريبة لمنع الازدواج الضريبي وهنا يجب الالتزام بما أقرته اللجان المختصة بمعالجة موضوع منع الازدواج الضريبي المشكلة لدى هيئة الأمم المتحدة والتي قضت بأن دولة المصدر أحق بفرض الضريبة فإذا لم تتفق الدول فيما بينها فيجب علي دولة الإقامة أو الجنسية أن تخصم من الضريبة المستحقة علي هذه الصفقات الضريبة التي حصلتها دولة المصدر •

٤- أدلة الإثبات

سوف يواجه مأمور الضرائب مشكلة التحقق من صدق وأمانة الإقرار الضريبي المقدم من الممول نظرا لعدم توافر أدلة الإثبات الكافية إلا أنه بتحقيق التعاون الدولي والذي سوف ينجم عنه السماح للدول بتبادل البيانات فيما بينها والزام موفر الخدمة بتوفير هذه البيانات يمكن الحصول علي أدلة الإثبات المناسبة التي يطمئن إليها مأمور الضرائب في فحص إقرارات الممولين •

نتائج البحث وتوصياته

في ضوء الدراسة السابقة يخلص الباحث إلى النتائج والتوصيات التالية:

١- التجارة الإلكترونية هي عمليات البيع والشراء التي تتم بين المستهلكين والمنتجين أو بين الشركات وبعضها البعض بصرف النظر عن وجود علاقة مباشرة بينهما وبصرف النظر عن الموقع الجغرافي لطرفي العملية وذلك باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات من تبادل إلكتروني للمستندات وبعض السلع والخدمات -غير الملموسة- وتحويلات إلكترونية للأموال بدلا من استخدام الوسائل المادية التقليدية المعتمدة علي الأوراق بما فيها الاتصال المباشر .

٢- هناك تزايد مستمر في حجم التجارة الإلكترونية وذلك علي حساب التجارة التقليدية وقد بلغت الزيادة في خلال ٨ سنوات أكثر من ٢٤٠٠٪ مثل وهذا يبرز أهمية هذه التجارة وضرورة الاهتمام بها .

٣- يتم تبادل البيانات والمعلومات بين طرفي التبادل باستخدام العديد من الطرق منها

أ- شبكات القيمة المضافة . ب- الشبكات الخاصة .

ج - أنظمة التجارة علي الإنترنت ، وهذه الطريقة تلائم الشركات المصرية

٤- من المتوقع أن يثير خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة العديد من المشكلات مثل تحديد الدولة صاحبة الحق في فرض الضريبة ، صعوبة حصر المجتمع الضريبي ، عدم توافر أدلة الإثبات التقليدية اللازمة

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

للتحقق من صدق الإقرار الضريبي المقدم من الممول ، حدوث ازدواج ضريبي دولي ، عدم توافر الكوادر الضريبية المناسبة ، عدم توافر ميثاق دولي يحكم المعاملة الضريبية لهذه التجارة ويلزم الدول بالتعاون في هذا المجال •

٥- لا يوجد اتفاق دولي حول المعاملة الضريبية لصفقات التجارة الإلكترونية فبينما تري بعض الدول عدم خضوعها للضريبة تري دول أخرى خضوعها للضريبة •

ونوصي بخضوع الدخل الناتج من صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة تحقيقاً لمبدأ العدالة الضريبية وعمومية الضريبة مع محاولة تشجيع هذه التجارة في الفترات الأولى لما لذلك من آثار إيجابية علي المستوى القومي علي أن يكون هذا التشجيع من خلال تطبيق سعر ضريبي منخفض لفترة محددة أو إعفاء جزء من الدخل لفترة معينة وليس بتقرير إعفاء ضريبي دائم أو مؤقت حيث أن الإعفاء الدائم يخالف مبدأ العمومية في الضريبة و الإعفاء المؤقت يشجع علي قيام المشروعات الاستثمارية قصيرة الأجل والتي تلجأ إلى التصفية بعد انتهاء فترة الإعفاء •

٦- اخضع المشرع المصري المعاملات التجارية للضريبة دون التفرقة بين التجارة التقليدية والإلكترونية واتبع في ذلك التبعية الاقتصادية وكذلك التبعية الاجتماعية •

ونوصي ونحن علي مشارف إصدار تشريع ضريبي جديد أن يستمر خضوع الدخل الناتج من التجارة الإلكترونية للضريبة ولكن بنصوص ضريبية صريحة لا تحتل الاجتهاد الشخصي مع اتباع مبدأ التبعية الاقتصادية تجنباً للازدواج الضريبي، وتقرير بعض المزايا لهذه التجارة في مراحلها الأولى

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

لنتمكن شركاتنا من المنافسة العالمية لما لذلك من آثار حميدة علي اقتصادنا القومي •

٧- اتباع مبدأ التبعية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية منفردا أو اتباع مبدأين معا في خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة لا يخلو من الانتقادات •

ونوصي باتباع مبدأ التبعية الاقتصادية علي أن يتم إبرام اتفاقيات دولية تلزم الدول باتباعه تجنباً لحدوث ازدواج ضريبي •

٩- سوف ينجم عن خضوع صفقات التجارة الإلكترونية الخارجية للضريبة ازدواج ضريبي لعدم الاتفاق الدولي علي المبدأ الواجب اتباعه في فرض الضريبة •

ونوصي بضرورة تجنب هذا الازدواج وذلك بـ الاتفاق الدولي حول توحيد المبدأ الذي يجب أن تتبعه الدول في فرض الضريبة فإذا لم تتفق الدول فيما بينها فيجب علي دولة الإقامة أو الجنسية أن تخضع من الضريبة المستحقة علي هذه الصفقات الضريبة التي حصلت عليها دولة المصدر •

١٠- يعد حصر المجتمع الضريبي في مجال صفقات التجارة الإلكترونية من أهم المشكلات التي سوف تواجه خضوع هذه الصفقات للضريبة •

ونوصي بضرورة التعاون الدولي في هذا المجال بإلزام مقدمي الخدمة بتقديم بيانات عن المعاملات التي تتم عبر الإنترنت مع تشجيع الممولين علي الإبلاغ عن هذه الصفقات بتخفيض أسعار الضرائب وتبسيط إجراءات

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

التحاسب الضريبي والتوسع في تطبيق نظام الخصم والإضافة مع تقرير العقوبات المناسبة علي المتهربين •

١١- نظرا لعدم توافر مستندات ورقية يمكن لمأمور الضرائب الرجوع إليها للتحقق من صدق الإقرار الضريبي المقدم من الممول تزداد أهمية أدلة الإثبات التي يحصل عليها المأمور من خارج الشركة عن طريق المصادقات، ويمكن لمأمور الضرائب الحصول علي أدلة الإثبات من خلال:

أ- التحقق الإلكتروني

ب- نظام الاختبار المتكامل

ج- برامج استخراج البيانات

ونوصى باستخدام برامج استخراج البيانات والتحقق الإلكتروني معا حيث تستخدم برامج استخراج البيانات في التحقق من إثبات كافة العمليات ، بينما يستخدم التحقق الإلكتروني في التأكد من إثبات الصفقات بقيمتها الفعلية ، وهذا يتطلب تعاون دولي في إلزام موفر الخدمة بتقديم البيانات مع إنشاء شبكة للحاسب الآلي بمصلحة الضرائب وربطها بشبكة الإنترنت وتقرير عقوبات رادعة لكل من الشركة وموفر الخدمة الذي لا يقدم البيانات اللازمة.

١٢- يجب تطوير الإدارة الضريبية بحيث تكون قادرة علي التعامل مع تقنية المعلومات الحديثة وذلك من خلال:

أ - تأهيل مأمور الضرائب •

ب- تطوير الإمكانيات المادية لمأموريات الضرائب •

١٣- هناك ضرورة حتمية للتعاون الدولي بشأن صفقات التجارة الإلكترونية وذلك فيما يتعلق بـ

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة
د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

- أ- توفير أدلة الإثبات المناسبة.
- ب- علاج مشكلة الازدواج الضريبي
- ج- توحيد المبدأ الواجب اتباعه في فرض الضريبة •
- د- حصر المجتمع الضريبي •

مراجع البحث

أولاً - المراجع العربية

١ - الكتب

- ٠ د. أحمد ماهر عز ، علم المالية العامة ، بدون ناشر - ١٩٩٣ م .
- ٠ د. جلال الشافعي ، أساليب الفحص الضريبي الحديث ، النسر الذهبي للطباعة - الزقازيق - ٢٠٠٠ م .
- ٠ د. حسن محمد كمال ، د. سعيد عبد المنعم محمد، الضريبة الموحدة علي دخل الأشخاص الطبيعيين ، بدون ناشر - ١٩٩٧ م .
- ٠ د. سلطان محمد علي السلطان ، المحاسبة الضريبية النظرية والتطبيق، الجمعية السعودية للمحاسبة - الإصدار الثاني - ١٩٩٤ م .
- ٠ د. عبد الحفيظ عبد الله عيد ، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٧ م .
- ٠ د. عادل أحمد حشيش ، اقتصاديات المالية العامة ، مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٨٣ م .

٢- الدوريات

- ٠ أبو الوفا فهمي شلش ، الجوانب التطبيقية في التجارة الإلكترونية ، بنك مصر - النشرة الاقتصادية- العدد الأول ٢٠٠٠ م .
- ٠ د. أحمد عصام الدين السيد عيسوي ، نظام الخصم والإضافة تحت حساب الضريبة في ظل التحول إلى الخصخصة ، مجلة الفكر المحاسبي - كلية التجارة - جامعة عين شمس العدد الثاني ١٩٩٨ م .

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوي

- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، تقنية المعلومات ، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان- الأردن - الفصل الخامس، ٢٠٠١

م٠

- أ. رأفت رضوان ، عالم التجارة الإلزامي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، العدد ٣٤٨

- أ. رأفت رضوان، رشا عوض ، ولاء الحسيني ، الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية - المعهد العربي

للتخطيط بالكويت - المجلد الثاني - العدد الثاني - يونيو ٢٠٠٠ م٠

- د٠ سالم سعيد باعجاجة، التجارة الإلكترونية ماهيتها أسسها وأنماطها ، مجلة المحاسبة- الجمعية السعودية للمحاسبة. العدد الثالث والثلاثين- محرم ١٤٢٣هـ مارس ٢٠٠٢م.

- د٠ عارف عبد الله عبد الكريم ، التجارة الإلكترونية آثارها المتداعية علي المحاسبة والمراجعة، مجلة المحاسبة- الجمعية السعودية للمحاسبة. العدد الثاني والثلاثون- شوال ١٤٢٢هـ ديسمبر ٢٠٠١م٠

٣-الرسائل العلمية

- مختار عبد الحكيم طلبية ، تحديد الربح الضريبي في الشركات دولية النشاط، رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الحقوق جامعة القاهرة،

١٩٧٧

٤- المؤتمرات والندوات

- د. أبو زيد كامل السيد ، د. عبيد بن سعد المطيري ، تأثير التجارة الإلكترونية علي نظم المعلومات المحاسبية دراسة اختباريه علي الشركات السعودية ، الندوة التاسعة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية - اثر المتغيرات والتطور في مجال المعلومات علي مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة السعودية - كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود - ٣/٢ أبريل ٢٠٠٢ م .
- إحسان محمد إبراهيم ، مستقبل التجارة الإلكترونية في الوطن العربي ودورها في تنمية الصادرات المصرية ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م .
- د. السيد عبد المقصود دبيان ، /وليد السيد كشك ، الاتجاهات الحديثة في الرقابة الداخلية علي أمن نظم المعلومات في ظل التجارة الإلكترونية ودور المعايير الدولية ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م .
- د/ جلال الشافعي ، المعاملة الضريبية للصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية، المؤتمر الضريبي الخامس متطلبات الإصلاح الضريبي الشامل في مصر ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ١٦-١٨ نوفمبر ١٩٩٩ م .
- د. رمضان صديق محمد، المعاملة الضريبية للصفقات التي تتم عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) المؤتمر الضريبي الأول - الضريبة والقرن الواحد والعشرون رؤية مستقبلية، القاهرة ١٢-١٣ ديسمبر ١٩٩٨ م .

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

- د. سعيد عبد العزيز علي ، المعاملة الضريبية لدخل التجارة الإلكترونية نموذج مقترح للتطبيق علي مصر ، ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، ملحق المجلد الثاني-كلية التجارة -جامعة الإسكندرية - ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م .

- د. سمير أبو الفتوح صالح ، الأعمال الإلكترونية كمنطلق لدعم وتحديث القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال العربية ، ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ،كلية التجارة - جامعة الإسكندرية -٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢

- أ. سمير سعد مرقص، دور التجارة الإلكترونية في زيادة كفاءة وفعالية أسواق رأس المال، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ،كلية التجارة-جامعة الإسكندرية- ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م ١٠*١١٩

- د. سمير كامل محمد عيسي ، أ. حسام محمد رجب مبارك ،دراسة تحليلية لخدمة إضفاء الثقة علي المواقع التجارية عبر شبكة المعلومات الدولية في ظل مبادئ معهدي المحاسبين القانونيين الأمريكي والكندي مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية -٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م .

- د. عارف عبد الله عبد الكريم ، إجراءات مراجعة المبيعات في شركات التجارة الإلكترونية ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، - كلية التجارة -جامعة الإسكندرية -٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م .

- د. عبد العزيز السيد مصطفى ،أساسيات الرقابة علي نظم التبادل الإلكتروني للبيانات وانعكاساتها علي أساليب الفحص الضريبي، مؤتمر

- التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات، - كلية التجارة -جامعة الإسكندرية
-٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م .
- أ. عبد المجيد سيد عبد المجيد ، / غادة الحسيني عباس ، المعاملة
الضريبية للتجارة الإلكترونية، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق
والتحديات، كلية التجارة -جامعة الإسكندرية -٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م
- أ. فوزية عزيز جر جس ، عوائق خضوع معاملات التجارة الإلكترونية
للضرائب، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ،كلية التجارة -
جامعة الإسكندرية -٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م
- د. فهد بن يوسف العيثاني ،جاهزية التجارة الإلكترونية في المملكة العربية
السعودية للخدمات المحاسبية الندوة التاسعة لسبل تطوير المحاسبة في
المملكة العربية السعودية - أثر المتغيرات والتطور في مجال المعلومات
علي مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة، السعودية -كلية العلوم
الإدارية - جامعة الملك سعود-٢/٣ أبريل ٢٠٠٢ م .
- أ. لؤي علي زين العابدين ، فجوة الطاقة الضريبية وصفقات التجارة
الإلكترونية ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة
-جامعة الإسكندرية -٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م .
- د. محمد شريف توفيق ، مدي الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعومات
تقارير الأعمال بالتطبيق علي القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ
والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية ، مؤتمر التجارة الإلكترونية
الآفاق والتحديات ، كلية التجارة -جامعة الإسكندرية -٢٥/٢٧ يوليو
٢٠٠٢ م .

دراسة تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

د/ أحمد عصام الدين السيد عيسوى

د. محمد شريف توفيق ، تشخيص أهم المشكلات الناجمة عن التجارة الإلكترونية علي المستوى القومي وسبل علاجها ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة -جامعة الإسكندرية - ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م .

د . محمد شريف توفيق ، د.نعيم فهم حنا ، أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية والتحاسب الضريبي عنها ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م .

د . محمد محمد إبراهيم منصور ، تأثير التجارة الإلكترونية علي تصميم نظم المعلومات المحاسبية إطار مقترح ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الآفاق والتحديات ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - ٢٥/٢٧ يوليو ٢٠٠٢ م .

ثانيا -المراجع الأجنبية

-Beverly Goldberg &John G .Sifonis, Focusing Your E-Commerce Vision, Management Review, Sept .1998.

OECD, Measuring Electronic Commerce, NO.185, Paris, 1997.

- Peter; G,W& Craigg. Balance : On Line Profits A Manager's Guide To Electronic Commerce. Harvard Business School Press. Boston .Massachusetts. 1997.